مروان بودي: ارتفاع أسعار الوقود كلف «الجزيرة» نحو 1,8 مليون دولار

مروان بودي

العربية.نت: قال رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الجزيرة الكويتية مروان بودي إن الشركة استطاعت الحفاظ على وتيرة نمو الأرباح للفصل السابع على التوالي رغم تحديات زيادة تكاليف الوقود والاضطرابات السياسية على المستوى الإقليمي خاصة في سورية، مضيفا أن الشركة تخطط لتوزيع ما يعادل 50٪ من أرباحها على المساهمين نقدا.

وكشف في لقاء مع قناة «العربية» أن ارتفاع أسعار الوقود كلف الشركة زيادة في المصروفات بنحو نصف مليون دينار (حوالي 1,8 مليون دولار) على أساس أسعار الوقود في 2012.

وحققت شركة طيران الجزيرة أرباحا صافية في الربع الاول من العام الحالي 2012 بلغت نحو 1,2 مليون دينار، بزيادة نسبتها 17,8٪ عن الفترة ذاتها من 2011.

وأكد بودي أن الشركة لا تفكر حاليا في إجراء أي عمليات استحواذ أو استمارات جديدة، على أن تركز خلال الفترة الحالية على خفض التكاليف والاهتمام بالمحطات الإقليمية التي تعمل فيها حاليا.

وتتوقع الشركة أن تسجل نتائج جيدة في الربع الثاني من العام الحالي، وأن تشهد زيادة موسمية في مستوى الطلب خلال الربع الثالث، على أن يعود الربع الرابع لمستوى معتدل في نهاية العام، في ظل النمو المتوقع في الاقتصاد الكويتي، الذي يساهم في تعزيز دخل الفرد، على الرغم من الضغوطات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وحول زيادة رأسمال الشركة، أكد بودي أن الشركة حصلت على موافقات الجهات المختصة في الكويت، وقدمت جميع الأوراق المستندات الخاصة بهذه الزيادة وتنتظر حاليا رد مجلس الوزراء عليها.

وأشار إلى أن الزيادة المرتقبة في رأس المال ستعزز المركز المالي للشركة خاصة أنها ستقوم خلال العامين المقبلين بتسلم أسطول طائرات.

اختبارات تجريبية لأفضل وسيلة للوصول إلى العمل

هل يأتي اليوم الذي يعتمد فيه الدراجة كوسيلة للذهاب للعمل؟!

شيفيرين ـ د.ب.أ: أمضى بيرند سيفرز مؤخرا أسبوعين في خدمة العلم مسافرا على دراجة ذات موتور متوجها إلى عمله في وزارة النقل في شيفيرين وهي مدينة ألمانية صغيرة تبعد حوالي 100 كم شرق هامبورغ.

وتجاوز الرجل البالغ 52 عاما والمزود بكاميرا صغيرة ونظام توجيه بالقمر الصناعي وأجهزة استشعار إلكترونية في معصميه ومؤخرة قدميه بسهولة السيارات الواقفة في الازدحامات المرورية التي تسببها مناطق البناء.

وقد شعر ببعض الإحباط عندما تجاوزه شخصان كان يقودان دراجة نارية خفيفة، ولكنهما أيضا كانا في خدمة العلم.

وتأتي جهود سيفيرز والمشاركين الآخرين ضمن مشروع لتحديد نمط وسيلة النقل الأفضل للوصول إلى العمل من ضاحية إلى وسط المدينة، وجرى اختبار ما اجماليه 8 وسائل للوصول إلى العمل.

وصمم الباحثون التجربة للتوصل ليس فقط إلى أفضل وسيلة انتقال، ولكن أيضا إلى قياس المقدار الزمني والطاقة التي تستغرقها وسائل النقل المتعددة.

وهذه أول تجربة علمية برعاية فيدرالية تأخذ في اعتبارها مجموعة مختلفة من المركبات الإلكترونية الجديدة وفقا للمسؤولين في كلية فيسمار.

وقامت وزارة النقل بدفع 47 ألف يورو (65 ألف دولار) تكلفة الدراسة التي استغرقت أسبوعين. واستخدم المشاركون دراجات عادية ودراجات كهربائية ودراجات تعمل بالوقود ودراجات نارية خفيفة كهربائية (سكوتر) ودراجات سكوتر تعمل بالوقود وسيارات كهربائية ونوعين من وسائل النقل العامة للذهاب إلى العمل.

وفي حالة المشاركين اللذين استخدما النقل العام، ذهب أحدهما سيرا على الأقدام إلى الحافلة أو الترام، وركب الاخر دراجة متهالكة وذهب إلى قطار الضواحي.

وفي كل يوم الساعة السابعة صباحاً، التقي المشاركون في فريدريكستال إحدى ضواحي شيفيرين ليبدأوا رحلتهم إلى مقر البلدية القديم وسط المدينة، وهي رحلة تمتد على أي حال مسافة من 6 إلى 9 كم وفقا لقول البروفسور أدو أونين ـ فيبر من كلية فيسمار.

وعقب الوصول إلى وجهتهم، يتحولون إلى أجهزة القياس حتى يمكن جمع البيانات وتخزينها من أجل عملية التقييم.

وفضلا عن قياس المسافة والسرعة، تجمع الأجهزة أيضا بيانات من المشارك ومن بينها ضغط الدم وعدد نبضات القلب.

وقال أونين ـ فيبر: إننا يمكن أن نستخدم هذه البيانات لحساب مستوى الإجهاد الذي يشعر به المشارك، ويتراوح عمر المشاركين بين 20 و60 عاما.

واختارت وزارة النقل الاتحادية شيفيرين لإجراء التجربة، لأن سكان ولاية ميكلنبورغ ـ فوربومرين البالغ عددهم 96 ألفا بينهم 25 ألفا يستخدمون وسائل انتقال من مناطق خارج المدينة هم الأقرب إلى وضع مجمل المدن الألمانية وفقا لقول أونين فيبر وهو مدير مركز بكلية فيسمار يركز على عملية الانتقال. ومن المتوقع صدور نتائج الدراسة في يونيو.

ويهتم الباحثون ليس فقط بوسائل النقل الأسرع، ولكن أي الوسائل أفضل بالنسبة للطاقة المستخدمة والانبعاثات الكربونية وتأثيراتها على صحة المشاركين.

وفي اليوم الأول من التجربة كان لمستخدمي الدراجات اليد العليا.

وأحد هؤلاء وهو شاب عمله يتمثل في مساعدة السياح حول المدينة على عربة ريكشو وهوايته هي عزف البوق لم يبذل جهدا حتى في الوصول إلى وسط المدينة أولا. ووصل سيرفيرز ثانيا وسائق السيارة ثالثا.

«المباني»: موافقات للاستحواذ على «لوجستيكا»

عقدت شركة الري لوجستيكا جمعيتها العمومية اول من امس لاستعراض البيانات المالية لعام 2011، وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة خالد بن سلامة لقناة «سي ان بي سي عربية» ان شركة المباني حصلت على الموافقات اللازمة لإتمام عملية الاستحواذ على لوجستيكا من خلال مبادلة أسهم الشركتين حيث يقدر السهم الواحد من مباني بـ 5,075 من اسهم «لوجستيكا».

«الجبس» تربح 74 ألف دينار للـ 3 أشهر

اعلنت الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس عن البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 2012/3/31، حيث حققت الشركة ارباحا بقيمة 74,087 الف دينار بواقع ربحية للسهم 2,48 فلس للسهم مقارنة بأرباح بقيمة 39,837 الف دينار بواقع 1,33 فلس للسهم عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

خبراء يتوقعون تحول العملة الصينية إلى عملة عالمية قوية

مانيلا ـ د.ب.أ: قال خبراء اقتصاد على هامش الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي في العاصمة الفلبينية مانيلا امس ان اليوان الصيني يمكن أن يصبح عملة عالمية قوية في ظل ضعف الدولار الأميركي واليورو الأوروبي.

وقال إيوان آزيز رئيس مكتب التكامل الاقتصادي الإقليمي التابع لبنك التنمية الآسيوي ان اليوان الصيني أصبح مهما للغاية مع نمو اقتصاد الصين.

وأضاف عندما سئل عما إذا كان اليوان سيصبح قوة عالمية: «المسألة مسألة وقت» قبل أن يحدث ذلك. وقال جيفري ساكس الخبير الاقتصادي الأميركي ان النظام الاقتصادي العالمي سيستفيد من وجود أكثر من عملة احتياطي نقدي عالمية إلى جانب الدولار. وأضاف «من الناحية المثالية نحتاج إلى 3 عملات أو 4 للاحتياطي النقدي الدولي وترتيب مرن بينها ويمكن أن تكون الدولار واليورو والين واليوان».

خطط التقشف الإسبانية تفشل في إقناع الداخل والخارج

مدريد ـ د.ب.أ: تعهد رئيس الوزراء الاسباني ماريانو راخوي بأن «الاصلاحات ستتواصل» كل أسبوع، بينما تذمر عشرات الآلاف من المتظاهرين بمختلف أنحاء البلاد ضد سياساته التقشفية خلال عطلة نهاية الاسبوع.

وطالب زعيم المعارضة الاشتراكي ألفريدو بيريز روبالكابا، راخوي «بالتوقف عن أن يكون آخر موهيكان للتقشف»، في إشارة إلى شخصية روائية من سكان أميركا الأصليين حاربت المستعمرين. وأضاف زعيم المعارضة أنه حتى المستشارة الالمانية انجيلا ميركل تتبنى نهجا أكثر اعتمادا على النمو فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، مقارنة بسياسة راخوي.

ويظل رئيس الوزراء الاسباني المحافظ (57 عاما) واحدا من أقوى أنصار تبني نهج تقشف صارم في أوروبا لكن سياساته محل تشكك على نحو متزايد في داخل اسبانيا وخارجها على حد سواء. ولم تقنع التخفيضات التي أدخلها راخوي على الموازنة المستثمرين، بينما تتزايد المخاوف من أن اسبانيا قد تكون بحاجة لإنقاذ نظامها المصرفي أو حتى أن يتم انقاذها ماليا من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. من ناحية أخرى يواجه رئيس الوزراء ضغوطا داخلية متزايدة بخصوص خفض الانفاق الذي يؤثر على الصحة والتعليم والتي اعتبرها المتظاهرون يوم الاحد الماضي بداية نهاية دولة الرفاه.

وفي ظل وصول معدل البطالة الى 24٪ وتوقعات بانكماش الاقتصاد بنسبة 1,7٪ هذا العام، تبدو النظرة العامة لإسبانيا قاتمة.

وتركز الحكومة على خفض العجز في الميزانية البالغ 5,8٪ في محاولة لاستعادة ثقة المستثمرين.

ويقول راخوي إن التقشف هو السبيل الوحيد لاسبانيا لتوفير فرص العمل واستئناف النمو.

وكانت الحكومة قد أعلنت حتى الآن عن خفض الانفاق وزيادة الضرائب بقيمة تزيد عن 40 مليار يورو (52 مليار دولار).

وستخضع الاقاليم شبه الذاتية في اسبانيا والبالغ عددها 17 اقليما لانضباط صارم بالنسبة للموازنة بينما سيتم ترشيد الإدارة.

وتصاحب سياسات التقشف اصلاحات اقتصادية ليبرالية كتسهيل تسريح العمال أو تحرير بعض القطاعات الخدمية. ولكن الاصلاحات فشلت حتى الآن في وقف ارتفاع معدل البطالة أو إقناع المستثمرين الذين يعتقد عدد قليل منهم أنه بإمكان اسبانيا خفض العجز في الموازنة لديها هذا العام الى 5,3٪.

وتظل تكاليف الاقتراض مرتفعة. وفي الوقت نفسه يتهم المنتقدون الحكومة بتبني أجندة يمينية خفية حيث تعمل خلسة على تفكيك دولة الرفاه وفتح الباب أمام الخصخصة. وتضرب التخفيضات، في الميزانية التي تنفذها جزئيا الحكومات الإقليمية، القطاع الصحي بقوة. فقد تم إغلاق بعض أقسام المستشفيات جزئيا وتخفيض خدمات الطوارئ. ولأول مرة، سيضطر أصحاب المعاشات دفع جزء من تكاليف علاجهم.

ولن يتم صرف الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية واخراج سيارات الإسعاف غير العاجلة بالمجان بعد الان.

وربط الاصلاح أيضا الحصول على الرعاية الصحية بحمل تصاريح اقامة ودفع أقساط الضمان الاجتماعي مما يحرم نحو 150 ألف مهاجر غير شرعي من الحصول على الرعاية المجانية بالمراكز الصحية.

وقال مارسيانو سانشيز بايل وهو من احدى جمعيات الدفاع عن النظام الصحي الوطني إن «الرعاية الصحية لم تعد من الحقوق الأساسية».

كما تؤثر التخفيضات في الميزانية على قطاع التعليم عن طريق خفض عدد المعلمين، بينما سيعمل الكثير من الذين حافظوا على وظيفتهم لساعات أطول في فصول تضم أعدادا أكبر من التلاميذ.

ولكن وزير التعليم خوسيه اجناسيو يرت يصر على أن التخفيضات سيكون لها «تأثير ضئيل أو لا تأثير (على الاطلاق)» على نوعية التعليم.

وتختلف معه ماريا خوسيه وهي تلميذة من مدريد تبلغ 16 عاما. وقالت ماريا «هناك الكثير من الحديث عن خفض الانفاق في مدرستي.. نعلم جميعا أنك لا تتعلم أي شيء في فصل يضم 36 تلميذا أو أكثر. نشعر بالقزع ازاء هذا الموضوع».

وعلى مستوى التعليم الجامعي، سوف ترتفع الرسوم وسيكون من الصعب بدرجة أكبر الحصول على المنح الدراسية، فيما سيتم خفض ميزانيات البحث.

متظاهرون يندون بخطط التقشف الإسبانية

تركيا تنتقد بشدة تخفيض تصنيفها الائتماني

أنقرة ـ كونا: انتقدت تركيا بشدة تخفيض وكالة التصنيفات الائتمانية العالمية (ستاندرد آند بورز) التصنيف الائتماني للاقتصاد التركي من درجة ايجابي الى مستقر ووصفت هذا الإجراء بالخاطئ.

وقال وزير الاقتصاد التركي ظفر جاغلايان في تصريح للصحافيين ان «الوكالة أخطأت كالعادة في اصدار تقييم حقيقي لتركيا» معتبرا ان اخطاء «ستاندرد اند بورز» في التصنيف الائتماني قد تكررت مؤخرا.

وكانت الوكالة قد راجعت توقعاتها بشأن اداء الاقتصاد التركي خلال العام الحالي على صعيد نمو النقد الأجنبي والمحلي واصدرت تقييما خفضت بموجبه التصنيف الائتماني لتركيا من ايجابي الى مستقر.

وعزت الوكالة هذا الإجراء الى توقعات بتراجع معدل الصادرات التركية الى الأسواق الخارجية بسبب ضعف الطلب في هذه الأسواق ما يؤدي الى تقلص حجم التجارة الخارجية لتركيا.

واعتبرت ان الاقتصاد التركي يواجه احتمالات تزايد العجز التجاري بسبب ارتفاع معدل الواردات مقابل تراجع في الصادرات بالتزامن مع ارتفاع الديون الخارجية وبسبب اعتماد الموازنة على الضرائب غير المباشرة.

ورفض جاغلايان ما اعلنته «ستاندرد اند بورز» من ان الاقتصاد التركي قد يواجه مشكلات في الميزان التجاري وقال ان الصادرات التركية سجلت رقما غير مسبوق في مارس الماضي بقيمة فاقت 13 مليار دولار.

تراجع التوظيف في الشركات الأميركية

واشنطن ـ د.ب.أ: أظهرت بيانات اقتصادية صدرت اول من امس أن الشركات الأميركية وفرت الشهر الماضي أقل عدد من الوظائف الجديدة منذ سبعة أشهر وهو ما يشير إلى تباطؤ سوق العمل الأميركية.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء الاقتصادية عن تقرير لمؤسسة «أيه.دي.بي» لخدمات التوظيف ومقرها نيوجيرسي القول إن عدد العاملين في القطاع الخاص قد ارتفع بمقدار 119 ألف عامل خلال الشهر الماضي بعد زيادته بمقدار 201 ألف عامل في مارس الماضي.

من ناحيته، قال جوس فاوشر كبير المحللين الاقتصاديين في مؤسسة «بي.إن.سي فاينانشيال سرفيس جروب» للاستشارات الاقتصادية القول إن «بعض التباطؤ في نمو الوظائف أمر متوقع. كما هو الحال الآن فسوق الوظائف تواصل النمو وقد اقتربنا من الوصول إلى التعافي القادر على الاستمرار»، حيث يؤدي نمو سوق الوظائف إلى زيادة الأجور، بحسب قوله.

ووفقا لاستطلاع رأي الخبراء الذي أجرته وكالة «بلومبرغ» بشأن توقعاتها لبيانات مؤسسة «أيه.دي.بي»، كان الخبراء يتوقعون إضافة 170 ألف وظيفة جديدة في القطاع الخاص الشهر الماضي حيث تراوحت توقعات 37 خبيرا استطلعت الوكالات رأيهم بين 100 الف و200 ألف وظيفة جديدة.

ارتفاع قياسي للبطالة في أوروبا لتسجل 10,9٪

بروكسل ـ يو.بي.آي: ارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو الى معدل قياسي في مارس لتسجل 10,95 وكذلك ارتفع هذا المعدل الى 10,2٪ في دول الاتحاد الاوروبي. وكان معدل البطالة في منطقة اليورو بلغ 10,8٪ في فبراير الماضي و9,9٪ في مارس 2011 وفي الاتحاد الاوروبي لم يتغير المعدل عما كان عليه في فبراير الماضي وبلغ 9,4٪ في مارس 2011. واعربت دائرة الاحصاء في الاتحاد الاوروبي (يوروستات) ان عدد العاطلين عن العمل 24,772 مليون رجل وامرأة بينهم 17,365 مليونا في منطقة اليورو. وسجلت النمسا ادنى معدل للبطالة بلغ 4٪ وهولندا 5٪ ولوكسمبورغ 5,2٪، فيما بلغ اعلى معدل في اسبانيا بـ 24,1٪ واليونان 21,7٪ في يناير.

أزمة الديون اليونانية.. من الاعتراف بالخطأ إلى النجاة من الإفلاس

أثينا ـ د.ب.أ: فيما يلي بعض التواريخ المهمة في أزمة الديون الطاحنة التي تعاني منها اليونان:

عام 2009

● ديسمبر: الحكومة اليونانية تعترف بوصول الدين العام إلى 300 مليار يورو (396,6 مليار دولار) بما يعادل 113٪ من إجمالي الناتج المحلي وهو أعلى مستوى للدين العام في تاريخ اليونان الحديث.

عام 2010

● يناير: الاتحاد الأوروبي ينتقد اليونان بسبب تلاعبها في بيانات عجز ميزانية البلاد. كانت اليونان عدلت عجز ميزانيتها لعام 2009 من 3,7٪ إلى 12,7٪ وهو 4 أمثال الحد الأقصى المسموح به من قبل الاتحاد الأوروبي.

● فبراير: الحكومة اليونانية تعلن حزمة إجراءات تقشفية تستهدف كبح جماح عجز الميزانية.

● مارس: رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو يؤكد أن بلاده لن تطلب قروض إنقاذ دولية في الوقت الذي واصل فيه اليورو تراجعه أمام الدولار.

إجراءات التقشف ومقتل 3 أشخاص في حادث إضرام النار بأحد البنوك أثناء احتجاجات.

● يوليو: البرلمان اليوناني يمرر قانون إصلاح نظام التقاعد وهو أحد الشروط الأساسية في اتفاق صندوق النقد والاتحاد الأوروبي حيث تم رفع سن التقاعد للنساء من 60 عاما إلى 65 عاما، وهو نفس سن تقاعد الرجال.

● أكتوبر: إعلان مشروع موازنة العام المالي 2011 والذي تضمن حزمة جديدة من الضرائب، وزيادة في ضريبة القيمة المضافة.

عام 2011

● فبراير: صندوق النقد والاتحاد الأوروبي يضغطان على اليونان لتسريع وتيرة الإصلاحات.

● مايو: الحكومة تكشف عن خطط للخصخصة في إطار خطة تهدف إلى توفير 50 مليار يورو بحلول عام 2015 سعيا لخفض الدين العام إلى جانب حزمة إجراءات تقشف جديدة من أجل ضمان استمرار الحصول على المساعدات المالية الدولية.

● يونيو: رئيس الوزراء جورج باباندريو يجري تعديلا وزاريا، ويعين إيفانجيلوس فينزيلوس وزيرا للمالية، رغم انه منافسه الرئيسي في زعامة حزب المعارضة الرئيسي.

حصول باباندريو على دعم الأغلبية لخطة تقشف مدتها خمس سنوات بهدف الحصول على تمويلات دولية جديدة.

● يوليو: زعماء منطقة اليورو يقرون حزمة إنقاذ ثانية لليونان بقيمة 109 مليارات يورو، إلى جانب 50 مليار يورو مساهمة من حملة السندات اليونانية من القطاع الخاص.

● أكتوبر: قادة منطقة اليورو يوافقون على شطب 50٪ من ديون اليونان مقابل إجراءات تقشف جديدة.

رئيس الوزراء باباندريو يثير الشكوك حول الاتفاق بالدعوة إلى استفتاء شعبي على حزمة القروض الجديدة دون التشاور مع قادة الاتحاد الأوروبي.

وردا على ذلك، حذر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل آثينا من أنها لن تحصل على المزيد من المساعدات قبل أن تصوت لصالح الالتزام بكل تعهداتها.

● نوفمبر: بعد تزايد التوتر والانتقادات من قبل الاتحاد الأوروبي، باباندريو يعلن عزمه إلغاء الاستفتاء الشعبي.

افلات باباندريو من تصويت بحجب الثقة على حكومته في البرلمان لتفادي إجراء انتخابات مبكرة.

وقد وافق انذاك على تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزب المعارضة المحافظ الرئيسي «الديموقراطية الجديدة» وحزب «ال أيه او اس» لوطني اليميني بهدف إقرارحزمة قروض الإنقاذ الجديدة قبل أي انتخابات.

اتفاق قادة اليونان السياسيين على تشكيل حكومة جديدة بدون رئيس الوزراء باباندريو.

نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق لوكاس باباديموس يصبح رئيسا للحكومة اليونانية ويتعهد بتطبيق اتفاق الإنقاذ قبل الانتخابات.

عام 2012

● يناير: وصول مفاوضات إعادة جدولة الديون بين اليونان ودائنيها من القطاع الخاص إلى طريق مسدود وهو ما يعرض اتفاق حزمة القروض الجديدة مع صندوق النقد والاتحاد الأوروبي للخطر.

● فبراير: معدل البطالة في اليونان يصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 20,9٪ رغم تطبيق إجراءات التقشف بالفعل.

البرلمان اليوناني يقر حزمة إجراءات صارمة جديدة للتقشف وفقا للاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تزايد فيه التوتر الشعبي وحدوث مواجهات دامية بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب في اثينا.

● مارس: توصل اليونان إلى اتفاق مبادلة ديون مع دائنيها من القطاع الخاص، وهو ما كان أحد الشروط الأساسية لاستمرار حصول أثينا على المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

البرلمان اليوناني يقر شروط الحصول على الحزمة الثانية من المساعدات الخارجية.

الدائنون الدوليون لليونان يرسمون صورة قاتمة لاقتصاد اليونان خاصة في ظل الاضطرابات السياسية بالبلاد، وهو ما يعرقل تطبيق الإصلاحات. ماريو دراجي رئيس البنك المركزي الأوروبي، يحذر من أن خروج اليونان من منطقة اليورو لن يكون مفيدا ومن شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات وارتفاع معدل التضخم. تعيين فيليبوس ساشينيدس وزيرا للمالية في اليونان خلفا لإيفانجيلوس فينزيلوس الذي استقال بعد توليه قيادة حزبه.

المفوضية الأوروبية تقول إن القيمة الإجمالية لحزمة القروض الثانية لليونان تصل إلى 172,6 مليار يورو بزيادة قدرها 43 مليار يورو عن القيمة التي كانت معلنة من قبل.

● أبريل: معدل البطالة في اليونان يبلغ مستوى قياسيا جديدا قدره 21,8٪ في يناير الماضي وهو ضعف متوسط معدل البطالة في منطقة اليورو.

انتحار مسن يوناني احتجاجا على إجراءات التقشف الصارمة يثير موجة عنف وسط العاصمة أثينا.

باباديموس يدعو إلى انتخابات عامة يوم 6 مايو بعد نجاح حكومته في إقرار حزمة إجراءات تقشف صارمة لمنع سقوط البلاد في هوة الإفلاس.